المحاضرة رقم 1

مدخل الى قانون التجارة الالكترونية

تمهيد

شـــهدت طرق ممارســـة التجارة تحولات متســـارعة بســـبب التطورات التي تعرفها تكنولوجيا الاعلام و الاتصـــال و طرق المواصـــلات، فبعدما كانت تعتمد على التبادل المادي لمنتجات منطقة جغرافية معينة مقارنة بمنطقة أخرى. أصـــبحت الآن العملية تتم باســـتعمال الانترنت التي تربط بين عدة أقاليم في وقت قياســـي. و على الرغم من اهتمام المشـــرع الجزائري بضـــبط اســـتعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصـال، الا أن تنظيمه للتجارة الالكترونية لم يكن الا مؤخرا بموجب القانون رقم 18-05 و الذي حاول بموجبه وضع أحكام تحدد المقصود منها هذه التجارة و كيفية ممارستها بطريقة تحقق الحماية للمستهلك و تدعم الثقة في استعمال التكنولوجيا الحديثة، ممّا يجعل أحكامه مكملة لتلك الأحكام السابقة، خاصـة فيما يتعلق بتحديد المقصود من التجارة الالكترونية. يستلزم معه حاليا العمل على تجميع تلك الأحكام لتسهيل الوصول الى المعلومة القانونية.

1- مقدمة تاريخية عن التجارة الالكترونية:

ظهر أول تطبيق لمفهوم التجارة الالكترونية في بداية عام 1970 حيث تمت عمليات التحويل النقدي للأموال بطريقة الكترونية من منظمة الى أخرى. و لكن هذه الطريقة كانت محصورة ضمن المؤسسات و الشركات المالية الكبيرة الى أن توسع هذا المفهوم ليشمل عمليات نقل و ارسال الوثائق الكترونيا.

بعد التطور السريع و الهائل في الشبكات الحاسوبية و برمجيات التجارة الالكترونية و البروتوكولات بدأت تظهر التطبيقات الأخرى للتجارة الالكترونية مثل التطور في نظام حجز تذاكر السفر و السوق المالي. و منذ عام 1995 أصـــبحت معظم الشـــركات الكبيرة و المتوســـطة لها موقع الكتروني و ظهرت تطبيقات جديدة للتجارة الالكترونية ففي عام 1999 امتدت التجارة الالكترونية من منظمات الأعمال للمســـتهلك (B2C) لتشمل منظمات الأعمال لمنظمات الأعمال (B2B). و في عام 2001 امتدت لتشمل منظمات الأعمال لموظفي هذه الشركات(B2E).

بناء على ما سبق يمكن تقسيم التجارة الالكترونية حسب طبيعة العلاقات بين الشركاء أو نوعية التعاملات بينهم الى:

- منظمات الأعمال الى منظمات الأعمال(B2B): هي التجارة الالكترونية التي تتم بين المنظمات و الشركات عبر شبكات الحاسوب.
- منظمات الأعمال الى المستهلك(B2C): هي التجارة الالكترونية التي تشمل التعاملات بين الشركات و الأفراد من حيث توفير الخدمات و المنتجات للمتسوقين عبر الانترنت.
- المستهلك الى منظمات الأعمال(C2B): هي نوع من أنواع التجارة الالكترونية التي تسمح للأفراد عبر الانترنت ببيع السلع أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها من مؤسسات الأعمال و المنظمات بصورة مباشرة أو استخدام هذه المنظمات لتبحث لهم عن مورد لطلباتهم.
- المستهلك الى المستهلك(C2C): يتم التعامل بين المستهلكين بصورة مباشرة مثل بيع السيارات أو بيع القطع الثمينة النادرة عبر شبكات الحاسوب أو تبادل الملفات و البرمجيات.

2- التحديد المفاهيمي للتجارة الالكترونية:

التجارة الالكترونية (E-Commerce) هو مصطلح قامت شركة IBM بابتكاره و صياغته، بينما نشرته و عممت استخدامه مجموعة "Gartner " . حيث يشير المقطع الأول " التجارة" عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع و الخدمات بين المؤسسات و الأفراد، و تحكمه عدة قواعد و نظم متفق عليها، أما المقطع الثاني" الالكترونية" و هو نوع من التوصيف لمجال أداء النشاط المحدد في المقطع الأول، و يقصد به هنا أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط و الأساليب الالكترونية و تعتبر الانترنت كواحدة من أهم هذه الوسائط.

عرفت منظمة التجارة العالمية التجارة الالكترونية:" هي مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج، و توزيع و تسويق و بيع المنتجات بوسائل الكترونية، لذلك فهي أداء أي نوع من أنواع التعاملات التجارية بوسائل الكترونية."

كما عرفها اتحاد التجارة و الخدمات على الخط(ACSEL): التجارة الالكترونية هي مجموعة التبادلات التجارية، التي تتم عبر شبكة اتصالات، و هي نظام يتيح حركات بيع و شراء السلع و الخدمات و المعلومات التي تدعم توليد العوائد و يمكن تشبيه التجارة الالكترونية بسوق الكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون أوشركات أو محلات)، و الوسطاء (السماسرة) و المشترون و تقدم فيه السلع و الخدمات في صيغ افتراضية رقمية كما يدفع ثمنها بالنقود الالكترونية أو بالطرق التقليدية.

- **عرّف المشرع الجزائري التجارة الالكترونية في المادة 6 من القانون 18-05:**" النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع و خدمات عن بعد لمستهلك الكتروني عن طريق الاتصالات الالكترونية.

من خلال التعاريف السابقة، نخلص الى أن التجارة الالكترونية تعني القيام بنشاط تجاري عبر وسائط الكترونية.

3- مزايا التجارة الالكترونية: للتجارة الالكترونية مجموعة من المزايا هي:

- **توفير الوقت و الجهد:** المواقع الالكترونية مفتوحة 7/7 و 24/24 للزبون خاصية الوقت و السفر و الانتظار، بالإضافة الى التسديد نقدا عند الاستلام أو استخدام النقود الالكترونية.

- **حرية الاختيار:** يمكن للزبون من خلال عمليات الشراء عبر التجارة الالكترونية المقارنة بين الأسعار و أشكال السلع و الخدمات المتوفرة عبر الانترنت.

- **خفض السعر:** ان التسوق عبر الانترنت يوفر للمستهلك تجنب تكاليف إضافية و تخفيض نفقاته بالتسويق العادي، بالإضافة الى إمكانية الاستفادة من عروض الخصم الكبيرة تطلقها الكثير من الشركات عبر الانترنت.

- **تسويق أكثر فعالية و أرباح أكثر:** يتيح للمؤسسات التغلغل في الأسواق العالمية، ممّا يوسع قاعدة زبائنها عبر العالم و بالتالي جني أرباح طيلة أيام السنة و دون انقطاع.

- **تخفيض مصاريف المؤسسات**

- **تواصل فعال مع الشركاء و العملاء**

4- كرونولوجيا الإعلان عن قانون التجارة الالكترونية في الجزائر: تم الإعلان عن قانون التجارة الالكترونية في الجزائر من خلال المراحل التالية:

- **عرض قانون التجارة الالكترونية على الحكومة:** قدم مشروع القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية للتدقيق في مجلس الوزراء الجزائري يوم 5 أكتوبر 2017 و بموجب مشروع القانون و الذي من شأنه ضبط التعاملات التجارية عبر الانترنت، فانه يستوجب على الأشخاص الراغبين في الانخراط في هذا النشاط أن يسجلوا في السجل التجاري من أجل فتح موقع الكتروني تستضيفه الجزائر باعتماد النطاق DZ. أو COM. ، ليتم منح المنخرطين "بطاقة وطنية للتاجر الالكتروني" من قبل المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) ، علما أن النشاط التجاري الالكتروني ممنوع قبل تسجيل نوع نشاط التاجر و موقعه لدى المركز، و تناول مشروع القانون الإعلانات الالكترونية و التي يشترط أن لا تمس المبادئ الأخلاقية و النظام العام، و يحظر استخدام البيانات الشخصية دون موافقة في الدعاية أو الإعلان عن منتج ممنوع، و نص القانون على غرامات مالية تصل الى 2 مليون دينار في حال ما اذا انتهك التاجر

الالكتروني القوانين المنصوص عليها، مثل بيع أشياء محظورة، كما قد تصل العقوبات الى اصدار حكم بغلق الموقع الالكتروني، و في حال ما تم التوقيع على مشروع القانون تمنح للتجار الذين يمارسون نشاط التجارة الالكترونية، مهلة 6 أشهر لتسوية وضعيتهم، ابتداءا من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية.

لتقوم الحكومة بتمرير مشروع القانون على البرلمان و دراسته بعد شهرين كاملين، مع العلم أنه رغم عدم وجود قانون ينظم التجارة الالكترونية بالجزائر الا أنه توجد العديد من المؤسسات التي تعرض منتوجاتها للبيع عبر الانترنت، من خلال مواقع التسويق و البيع الالكتروني.

- **عرض مشروع القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية على البرلمان:** تم عرض مشروع القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية في البرلمان الجزائري يوم 7 ديسمبر 2017، و أفادت ايمان هدى فرعون وزيرة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية حينها بأن مشروع القانون يسعى الى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الالكترونية للسلع و الخدمات، من خلال إرساء جو من الثقة يفضي الى تعميم و تطوير المبادلات الالكترونية (الاقتصاد الرقمي)/ مما يسهل الخدمات عن بعد عبر الاتصال الالكتروني، كما أنه يهدف الى تنظيم و تأطير الفاعلين الاقتصاديين الذين يقدمون خدماتهم عبره و سد الفراغ القانوني في مجال ابرام العقود ما بين المتعامل و الزبون، بالإضافة الى تأمين المعاملات التجارية و مكافحة التجارة الموازية على الانترنت.

- **افراج الحكومة الجزائرية عن قانون التجارة الالكترونية سنة 2018**

أفرجت الحكومة الجزائرية عن قانون التجارة الالكترونية للحد من الفوضى الحاصلة في هذا المجال منذ سنوات، اذ يحدد حقوق المتعاملين التجاريين و الممونين و التزاماتهم، فنشر العدد 28 من الجريدة الرسمية الصادر في 16 ماي 2018، القانون المنظم للتجارة الالكترونية حدد فيها القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الالكترونية للسلع و الخدمات.